تحت شعار "عام جديد وأمل جديد"

بنك فلسطين يطلق مبادرة "العودة للمدارس" لدعم طلبة الصفوف الأولى في قطاع غزة

رام الله – الحياة الجديدة- في إطار جهوده الإنسانية والمجتمعية المتواصلة لدعم أبناء شعبنا في قطاع غزة، وانطلاقا من إيمانه بأهمية التعليم ودوره في تعزيز الأمل بمستقبل أفضل، أطلق بنك فلسطين مبادرة العودة للمدارس تحت شعار "عام جديد، وأمل جديد"، لدعم طلبة الصفوف الأولى في عدد من مدارس قطاع غزة، من خلال توزيع ما يقرب من 7,000 حقيبة مدرسية، إلى جانب تنظيم فعاليات ترفيهية وتفاعلية للأطفال، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي. وتأتي هذه المبادرة بالتزامن مع انطلاق العام الدراسي الجديد، وفي إطار جهود البنك لدعم قطاع التعليم ومساندة الأطفال، والمساهمة في توفير جانب من احتياجاتهم المدرسية وتشجيعهم على مواصلة مسيرتهم التعليمية والعودة إلى مقاعد الدراسة بروح من الأمل والتفاؤل، رغم الظروف والتحديات الصعبة التي مروا بها. وتستهدف المبادرة طلبة الصفوف الأول والثاني والثالث في عدد من المدارس بمختلف محافظات قطاع غزة، مع إعطاء الأولوية للمناطق والمدارس الأكثر احتياجًا، متضمنة تنظيم فعاليات ترفيهية وتفاعلية داخل المدارس المستهدفة، تشمل أنشطة جماعية والرسم والتلوين والأنشطة الحركية، بمشاركة موظفات وموظفي بنك فلسطين، بهدف توفير أجواء إيجابية للأطفال وإضفاء مساحة من الفرح والتفاعل على تجربتهم في العودة إلى المدرسة. وتشمل المبادرة مدارس موزعة على عدد من مناطق قطاع غزة، بما فيها غزة وشمال غزة وخان يونس والمنطقة الوسطى ورفح، على أن يتم تنفيذ عمليات التوزيع وفق الاحتياجات الفعلية للمدارس وأعداد الطلبة وإمكانية الوصول إليها والأولوية الإنسانية، بما يضمن وصول الدعم إلى الأطفال والمناطق الأكثر احتياجا. وأكد محمود الشوا، المدير العام لبنك فلسطين، أن المبادرة تنطلق من إيمان البنك بأن دعم التعليم يمثل أولوية في هذه المرحلة، وأن مساندة الأطفال للعودة إلى مدارسهم تتجاوز توفير الاحتياجات المدرسية إلى تعزيز شعورهم بالأمل والاستقرار والاستمرار. وأضاف الشوا: نريد لهذه المبادرة أن تحمل إلى أطفالنا في غزة رسالة تتجاوز الحقيبة والقرطاسية؛ رسالة تقول إن التعليم سيبقى بابًا للأمل والمستقبل. ونسعى من خلالها إلى الوقوف إلى جانب أطفالنا وهم يمارسون حقهم في التعلم والعودة إلى مدارسهم، والمساهمة في جعل بداية عامهم الدراسي أكثر إيجابية وفرحًا. وتندرج المبادرة ضمن جهود بنك فلسطين المجتمعية الهادفة إلى دعم التعليم، والاستثمار في أطفالنا وتمكينهم من مواصلة مسيرتهم الدراسية، بما يسهم في تعزيز بيئة تعليمية أكثر إيجابية في قطاع غزة.

برهم: نقترب

المطلوب لضمان استمرار العملية التعليمية، وتطمح إلى زيادة عدد أيام الدوام المدرسي، بما ينعكس إيجابا على تعلم الطلبة ومستوى تحصيلهم.

وأوضح برهم، في إجابات على أسئلة «الحياة الجديدة» خلال جلسة إحاطة إعلامية نظمتها الوزارة بالتعاون مع مركز الاتصال الحكومي، أمس الإثنين، أن التحول من التعليم التلقيني إلى التعليم التفاعلي يشكل إحدى الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية، لافتا إلى تدريب نحو 11 ألف معلم ومعلمة للصفوف من الأول إلى الرابع الأساسي على هذا النهج. وأضاف أن تطبيق هذا النموذج واجه في بداياته صعوبات تتعلق بتقبل المجتمع الفلسطيني لأساليب التعليم الجديدة، إلا أن التعليم التفاعلي أصبح اليوم إحدى ركائز العملية التعليمية في المدارس الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالتعليم المهني والتقني، أشار برهم إلى أن الوزارة تقترب من تحقيق هدف رفع نسبة الالتحاق بهذا المسار إلى ٪20، من خلال افتتاح وحدات مهنية وتقنية في مدارس بمختلف المحافظات، بما يتيح للطلبة اكتساب مهارات عملية وتخصصية دون الحاجة إلى إنشاء مدارس مستقلة في كل منطقة. وتشمل هذه الوحدات تخصصات متنوعة، من بينها التجميل والديكور والتصميم والإعلام المتعدد، إلى جانب مشاريع لإنشاء مدارس متخصصة في التعليم المهني والتقني.

ولفت إلى إنجاز مدرسة يطا للتعليم المهني والتقني في محافظة الخليل بتمويل كوري، فيما تتواصل أعمال تنفيذ مشاريع أخرى في بيت لحم وطوباس، بهدف توسيع الخيارات التعليمية أمام الطلبة وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

وفي المقابل، بين برهم أن تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد، الذي كانت الوزارة تخطط لتنفيذه على مدار عامين، تأجل إلى العام المقبل، موضحا أن العمل يجري حاليا على إعداد المناهج وتأهيل المعلمين بما يتناسب مع متطلبات النظام الجديد، إلى جانب الاطلاع على التجربة الأردنية والاستفادة منها في تطوير آليات التطبيق.

ووصف الوزير البحث العلمي التطبيقي بأنه من أبرز الملفات التي لم تتمكن الوزارة من إحراز التقدم المأمول فيها، رغم إدراجه ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية، موضحا أن الخطة تستهدف توجيه الأبحاث العلمية نحو تقديم حلول عملية تخدم المجتمع الفلسطيني في قطاعات حيوية، تشمل الزراعة والكهرباء والطاقة والمياه. وأرجع تعثر التقدم في هذا المجال بصورة أساسية إلى شح الموارد المالية، مؤكدا تطلع الوزارة إلى تهيئة الظروف اللازمة للمضي في تنفيذ هذا التوجه وتعزيز دور الجامعات في إنتاج المعرفة المرتبطة باحتياجات المجتمع.

وفيما يتعلق بالتحديات المهنية والاقتصادية التي تواجه المعلمين، أكد برهم أن توفير الراتب كاملا يمثل مطلبا أساسيا للمعلم الفلسطيني، في ظل الظروف المالية الراهنة، معربا عن أمله في أن يسهم الإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة في تحسين الوضع المالي وتمكين المعلمين من الحصول على حقوقهم، بما يدعم استقرار العملية التعليمية واستمرارها.

وعلى صعيد دعم الطلبة ومساندة الجامعات، أكد الوزير استمرار العمل بقرار تسديد الأقساط الجامعية من مستحقات الموظفين، موضحا أن التغطية تبلغ ٪100 لأبناء المعلمين و٪50 لأبناء الموظفين العموميين، وأن الجامعات التزمت بالقرار باستثناء جامعة واحدة، معربا عن أمله في التزامها به لضمان تمكن الطلبة المسجلين فيها من مواصلة دراستهم.

وأشار إلى أن القرار يشمل مختلف التخصصات في الجامعات، وأن الوزارة أتاحت كذلك لطلبة قطاع غزة الالتحاق بالجامعات وفق الآلية ذاتها المعمول بها في الضفة.

وشدد برهم على أن مواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتطوير التعليم تتطلبان تضافر الجهود الرسمية والمجتمعية، وتوفير الموارد المالية اللازمة، بما يضمن استدامة العملية التعليمية، ويعزز جودة التعليم، ويوسع فرص الطلبة في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، رغم التحديات القائمة.

وكان برهم استعرض خلال الإحاطة، إنجازات وزارة التربية والتعليم العالي خلال عامين ونصف العام، مؤكدا مواصلة تطوير المنظومة التعليمية رغم التحديات المالية والميدانية.

وأشار الوزير الى أن أكثر من 540 ألف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم الوجاهي عبر 719 مركزا تعليميا، في قطاع غزة، فيما مكنت الوزارة 107 آلاف طالب وطالبة من التقدم لامتحانات الثانوية العامة خلال عامين، ونظمت الامتحانات للطلبة الموجودين خارج فلسطين في نحو 50 دولة.

وفي مجال البنية التحتية، أنجزت الوزارة بناء وتوسعة وتجهيز 61 مبنى تعليميا بكلفة 54.4 مليون دولار، وفرت 533 غرفة صفية و25 مشغلا مهنيا، واستفاد منها نحو 16,500 طالب وطالبة، كما أعادت تأهيل وصيانة 531 مبنى تعليميا بكلفة 13.8 مليون دولار، استفاد منها أكثر من 150 ألف طالب وطالبة. وتتواصل مشاريع بناء 16 مدرسة ومبنى لمديرية التربية والتعليم في نابلس بكلفة 25.5 مليون دولار، إلى جانب استكمال إجراءات إنشاء 13 مبنى تعليميا بكلفة 20.7 مليون دولار.

وفي إطار تطوير جودة التعليم، دربت الوزارة نحو 11 ألف معلم ومعلمة، وتعمل على تحديث المناهج وإدماج المهارات الرقمية، والتوسع في التعليم المهني والتقني الذي يشمل 22 مدرسة مهنية و68 وحدة مهنية، مع استهداف رفع نسبة الالتحاق به إلى ٪20 خلال السنوات المقبلة.

وعلى صعيد التعليم العالي، تواصل الوزارة إسناد جامعات قطاع غزة وتغطية رسوم الطلبة، وبدأت مراجعة برامج الدراسات العليا وتعزيز البحث العلمي التطبيقي وربط التخصصات باحتياجات سوق العمل، إلى جانب العمل على تفعيل المركز الوطني للذكاء الاصطناعي بدعم من الحكومة الكورية الجنوبية بقيمة 15 مليون دولار. وتأتي هذه الإنجازات في ظل تحديات غير مسبوقة، أبرزها تضرر أكثر من ٪92 من الأبنية المدرسية في غزة، وتضرر أو تدمير أكثر من 251 مدرسة حكومية، ما يعزز الحاجة إلى توسيع الشراكات والدعم لضمان استمرارية التعليم وحماية حق الطلبة فيه.

الشيخ: ملتزمون

بشكل متزامن ومترابط فور توفر الظروف المناسبة التي تضمن نزاهة وشفافية ومصداقية العملية الانتخابية.

وأضاف: «الانتخابات ليست استعراضا شكليا، بل مسألة جوهرية تعبر عن إرادة شعب يجب أن تمارس بالحد الأدنى من الكرامة والاستقلالية».

وأكد الشيخ الالتزام بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل، بمشاركة جميع الفصائل والقوى السياسية، وبروح من المسؤولية والشراكة، لتعزيز الوحدة الوطنية وصمود شعبنا على أرض وطنه، والتوافق على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات العامة في القدس الشرقية والضفة المحتلة وقطاع غزة.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام اللّه
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

مصطفى يلتقي

الإعلامية، بحضور محافظ طولكرم عبد اللّه كميل، وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية والوطنية وممثلي القطاع الخاص والشركات والمصانع والمنتجين المشاركين، أن الحكومة تعمل على تنفيذ برنامج اقتصادي واسع لزيادة الإنتاج المحلي، وخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع مجالات الاستثمار في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة والتحول الرقمي وأمن الطاقة، مشددا على أن الصمود الوطني يجب أن يقترن بتوفير مقومات الحياة والعمل والإنتاج.

كما افتتح رئيس الوزراء سوق الجملة المركزي للخضراوات والفواكه في محافظة طولكرم، ضمن مشروع استكمال إصلاح وتطوير ثلاثة أسواق مركزية في الضفة الفلسطينية المحتلة، بهدف تنظيم تسويق المنتجات الزراعية، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمزارعين والمنتجين، بحضور محافظ طولكرم عبد اللّه كميل، وعدد من الوزراء والشركاء الدوليين والشخصيات الرسمية والاعتبارية.

جنود في جيش

القيود المفروضة على استهداف المدنيين غير المشاركين في القتال، واعتبارهم أضرارا جانبية للهجمات.

وقال أحد الجنود في شهادته: «كان هناك تغيير حاد في مفهوم التناسب واستخدام الأسلحة الثقيلة، وتخفيف كبير للسياسة التي تسمح بقتل المدنيين غير المشاركين، باعتبارهم أضرارا جانبية للأهداف».

ووفقا للصحيفة، تظهر شهادات الجنود الأربعة تحولا في مفهوم الحرب، بحيث بات ينظر إلى أهداف صغيرة على أنها مبرر لإيقاع الأذى بالمدنيين.

وأضافت أن الأعداد الكبيرة من الضحايا الذين يصنفهم جيش الاحتلال ضمن «الأضرار الجانبية» لم تكن نتيجة إخفاقات أو أخطاء في التقدير، بل جاءت نتيجة سياسة وسعت نطاق إطلاق النار إلى أقصى حد.

وأشارت «هآرتس» إلى أن شهادات مماثلة نشرت خلال سنوات الحرب الثلاث، لافتة إلى أن محاولة تعويض الإخفاق الاستخباراتي في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أدت إلى التغاضي عن خسائر في صفوف المدنيين غير مسبوقة.

وتطرق التقرير إلى الهجوم الذي شنته طائرات الاحتلال في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، باستخدام قنابل ثقيلة على مجمع سكني كبير في مخيم جباليا شمال قطاع غزة. ونقل عن أحد الجنود المشاركين في المهمة قوله إنه كان واضحا لأفراد خلية الهجوم أن عدد المدنيين غير المستهدفين الذين قد يتعرضون للأذى مرتفع للغاية.

وأضاف الجندي أن تقديرات الأضرار الجانبية التي أعدتها الاستخبارات العسكرية أشارت إلى احتمال تضرر ما بين 250 و300 شخص، ما استدعى نقل القرار للحصول على موافقة مباشرة من رئيس الأركان. وتابع أنه بعد الهجوم، ومع مرور الوقت، تبين لهم أن عدد القتلى بلغ نحو 250 مدنيا فلسطينيا.

الامم المتحدة توثق

المكتب 268 طفلا و126 امرأة و682 رجلا، ما يعني أن النساء والأطفال يشكلون 37 بالمئة من إجمالي الشهداء الذين جرى التحقق منهم.»

وأضاف أن «أكثر من 20 ألف طفل استشهدوا في غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2023، وفقا لذات المصادر الفلسطينية، فيما تحقق المكتب، منذ إعلان وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، من استشهاد 74 طفلا و30 امرأة».

ورجح التقرير أن تكون النسبة الإجمالية للشهداء المدنيين أعلى بكثير، لعدم شمول الأرقام جميع الرجال المدنيين الذين استشهدوا في القطاع، محذرا من أن هذا النمط يثير مخاوف جدية من استهداف مدنيين أبرياء، بما يشكل جريمة حرب.

ونقل التقرير عن رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، آجيت سونغاي، قوله إن استمرار هذا المستوى من الانتهاكات أمر مروع، ولا سيما خلال فترة يفترض أنها لوقف إطلاق النار. وبين أن الفلسطينيين يواجهون الهجمات في مساحة تتقلص باستمرار، وسط محاصرتهم بقوات الاحتلال الإسرائيلي وصعوبة حصولهم على أبسط مقومات الحياة.

وذكر التقرير أن جيش الاحتلال كان يسيطر على مناطق تشكل نحو 53 بالمئة من مساحة غزة عند إعلان وقف إطلاق النار، ويسعى إلى توسيع انتشاره إلى مناطق تمثل 70 بالمئة من أراضي القطاع.

وأوضح أن عمليات الرصد أظهرت عدم وجود «خط أصفر» ثابت وواضح، مع استمرار تقدم قوات الاحتلال عبر خطوط متغيرة وتوغلات متكررة داخل التجمعات السكنية الفلسطينية.

ورغم أن معظم الشهداء الذين تحقق المكتب منهم استشهدوا في اعتداءات أبلغ عن وقوعها بعيدا عن مناطق انتشار قوات الاحتلال، فإن سلوك تلك القوات قرب «الخط الأصفر» يثير مخاوف من تعاملها مع هذه المناطق باعتبارها مناطق قتل، تستخدم فيها القوة القاتلة بصورة تعسفية.

وكشف التقرير أن المكتب تحقق من استشهاد 331 مواطنا بالقرب من «الخط الأصفر» بين تشرين الأول/أكتوبر وتموز/ يوليو الماضيين، بينهم 66 طفلا و27 امرأة و238 رجلا.

وشدد على أن استهداف المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية والتسبب في استشهادهم يشكل جريمة حرب، بصرف النظر عن مكان وجودهم أو مدى قربهم من مناطق انتشار قوات الاحتلال.

وجدد سونغاي دعوته الدول الأخرى إلى استخدام نفوذها لدفع الاحتلال الإسرائيلي لوقف انتهاكاته للقانون الدولي في غزة، ووقف توريد الأسلحة والذخائر التي تسهم في تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة، ودعم آليات المساءلة الدولية، مؤكدا أن المساءلة ضرورة للردع ومنع تكرار الانتهاكات، ولا تحتمل التأجيل.

«الداخلية» ترفض

بسبب مواقفهن أو نشاطهن. وأكدت الوزارة انطلاقا من مسؤولياتها في حماية الحقوق والحريات وصون السلم الأهلي، أهمية التصدي للممارسات المخالفة للقانون، وتعزيز المساءلة وفق الأصول القانونية، بما يضمن حماية المواطنين والمواطنات وصون كرامتهم وحقوقهم.

وأشارت إلى أن المرأة الفلسطينية شريك أصيل في النضال الوطني وبناء المجتمع وتعزيز صموده، وأن حماية كرامتها وحقوقها مسؤولية وطنية ومجتمعية مشتركة، داعية إلى وقف حملات الإساءة والتحريض، وتغليب لغة الحوار والاحترام المتبادل، وعدم السماح بتحويل الفضاء الإلكتروني إلى ساحة لاستهداف النساء والنيل من دورهن ومكانتهن.

وشددت وزارة الداخلية على أن صون السلم الأهلي يتطلب خطابا مسؤولا يحترم الاختلاف، ويرفض التشهير والتحريض، ويعزز ثقافة سيادة القانون واحترام كرامة الإنسان وحقوقه.

وفي السياق، بحث النائب العام المستشار أكرم الخطيب، أمس الإثنين، مع وفد من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وممثلات عن منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، برئاسة رئيسة الاتحاد انتصار الوزير، سبل تعزيز الحماية القانونية للنساء، والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالتهديد والتشهير والعنف الإلكتروني، وفقًا لأحكام القانون.

وأكد الخطيب، خلال اللقاء، أن النيابة العامة تضطلع بمسؤولياتها في حماية الحقوق والحريات العامة، والتعامل مع الشكاوى والبلاغات ضمن اختصاصاتها القانونية، بما يكفل احترام حرية الرأي والتعبير والتمييز بينها وبين الأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون.

وشدد على أهمية التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، لتعزيز الوعي بالحقوق والإجراءات القانونية، وتيسير وصول المواطنين والمواطنات إلى العدالة، وضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

بدورها، ثمّنت الوزير التعاون مع النيابة العامة، مؤكدة أهمية استمرار التواصل المؤسسي وتعزيز الجهود المشتركة لحماية حقوق النساء، ومتابعة الشكاوى ذات الصلة عبر القنوات القانونية المختصة.

الجنوب اللبناني

بالتزامن مع تحليق طائرات مسيرة إسرائيلية في أجوائها.

وفي مسلسل مخلفات العدوان، استشهد مؤهل في قوى الأمن الداخلي في عين إبل إثر انفجار جسم مشبوه وذلك أثناء قيامه بالعمل في حقل زراعي عند أطراف البلدة يأتي ذلك بعد ساعات من ارتقاء عسكري متقاعد من الجيش اللبناني في ياطر بعدما أطلق الاحتلال النيران عليه أثناء تفقد أرضه فيما أدى انفجار جسم مشبوه في فرون إلى استشهاد مواطن وإصابة آخر. وفي هذا السياق تجدد التحذير من دخول كروم الزيتون في ياطر وفرون قبل مراجعة الجهات المختصة، خشية القنابل العنقودية والألغام . رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام نعى الشهداء الثلاثة الذين ارتقوا في جنوب لبنان مؤكدا أن الاعتداءات الإسرائيلية والذخائر غير المنفجرة لا تزال تهدد حياة السكان وتحرمهم من العيش بأمان وممارسة حياتهم الطبيعية، مشددا على أن حماية أهالي الجنوب وتأمين عودتهم الآمنة إلى قراهم وأراضيهم وإزالة مخلفات الحرب إلى جانب تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية تشكل أولويات أساسية للحكومة.

وفي خطوة تعكس التزام أوروبا بدعم استقرار لبنان وسيادته اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قرارا بإنشاء بعثة دعم في لبنان ضمن إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بولاية أولية تمتد لثلاث سنوات وتهدف البعثة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدائم، بما يتماشى مع القرار 1701 من خلال دعم مؤسسات الدولة وتقوية قدرات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي فضلا عن تعزيز إدارة الأمن البحري.

وفي هذا الإطار اعتبر رئيس الجمهورية جوزيف عون أن قرار الاتحاد الأوروبي يعكس التزاما ثابتا بأمن البلاد واستقرارها ويؤكد استمرار الدعم الأوروبي للبنان في مواجهة التحديات التي يمر بها.

هذا ولا يزال مصير جولة المفاوضات العسكرية المرتقبة في فلوريدا في العشرين من تشرين الأول غير محسوم، في ظل غياب تأكيد نهائي بشأن انعقادها مع استبعاد إحراز أي تقدم قبل الانتخابات الإسرائيلية في 27 الجاري.

وفي ملف أمني داخلي منفصل تتجه الأنظار إلى التحقيقات في قضية الشاحنة التي أوقفت في منطقة ضهر البيدر متوجهة من البقاع إلى منطقة بيروت الكبرى، وكانت تنقل مئات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة . رئيس الحكومة سلام أشاد بالقوى الأمنية التي أوقفت الشاحنة وضبطت حمولتها وأحالت سائقيها إلى الجهات المختصة للتحقيق.

وإذ لفت سلام إلى أن مادة الـ (C-4)، جرى استخدامها في عدد من عمليات الاغتيال السياسي سيئة الذكر في تاريخ لبنان الحديث فقد أكد أن الحكومة لن تتهاون في متابعة التحقيق والتوسع فيه للوصول إلى تحديد هوية كل المتورطين في هذه العملية الإجرامية، ومن وراءهم، والكشف عن مخططاتهم وأهدافهم، وتحويلهم جميعا إلى القضاء لينالوا العقاب الذي يستحقون مشددا على أن حكومته ستتعامل بالحزم المطلوب مع أي سلاح خارج إطار الشرعية، حيازة ونقلا واستخداما.

هكذا يبقى التحدي أمام الدولة اللبنانية مضاعفا بين التصدي لاعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة العابثين بأمن البلاد واستقرارها فيما تقف البلاد أمام مخاطر مفتوحة على مختلف الاحتمالات .

النرويج تسحب

الإجمالية لحصصه في البنوك الخمسة بلغت نحو 661 مليون دولار حتى نهاية يونيو/حزيران الماضي، وفق ما أوردته وسائل إعلام.

ويأتي بنك إسرائيل الدولي الأول ضمن المؤسسات التي شملها القرار، رغم تسجيله نتائج مالية إيجابية خلال الربع الثاني من العام الجاري، إذ بلغ صافي دخله 583 مليون شيقل، مقارنة بنحو 480 مليون شيقل في الربع الأول.

يشار الى أن صندوق الثروة السيادي النرويجي الذي يبلغ حجمه تريليوني دولار، وهو الأكبر في العالم، كان قرر في آب/ من العام الماضي، سحب استثماراته من مجموعة «كاتربيلر» الأميركية وخمسة بنوك إسرائيلية «لأسباب أخلاقية».

ومن بين البنوك الإسرائيلية المشمولة بالقرار: البنك الدولي الأول لإسرائيل، و«فيبي» القابضة، وبنك «لئومي»، وبنك «مزراحي تفحوت»، وبنك «هبوعليم».

وقال الصندوق، الذي يديره البنك المركزي النرويجي، إن هذه المجموعات استبعدت «بسبب وجود مخاطر غير مقبولة من مساهمة هذه الشركات في انتهاكات جسيمة لحقوق الأفراد في أوضاع الحرب والصراع».

وقال مجلس الأخلاقيات التابع للصندوق إنه «وفقا لتقييم المجلس، لا يوجد شك في أن منتجات كاتربيلر تستخدم في ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية للقانون الدولي الإنساني».

وأضاف ان «السلطات الإسرائيلية استخدمت (الجرافات التي تصنعها شركة كاتربيلر) في عمليات هدم غير قانونية وواسعة النطاق للممتلكات الفلسطينية».

وأشار المجلس إلى أن الانتهاكات تحدث في كل من غزة والضفة الفلسطينية المحتلة، مضيفا أن «الشركة لم تنفذ أيضا أي تدابير لمنع هذا الاستخدام».

الرئاسة تدين

خالد الدولي في العاصمة الرياض، مؤكدة موقف دولة فلسطين الثابت والراسخ في التضامن التام مع المملكة العربية السعودية في مواجهة هذه الاعتداءات الإرهابية، ودعمها المطلق لكل ما تتخذه المملكة من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها وسلامة منشآتها. وشددت الرئاسة على أن المساس بأمن المملكة العربية السعودية وأمن الحرمين الشريفين يشكل اعتداء على مقدسات الأمة الإسلامية بأسرها.

ثلاثة شهداء

آخرون نتيجة قصف مسيرة للاحتلال مجموعة من المواطنين في مواصي مدينة رفح. كما استشهد المواطن خالد عبد الفتاح جابر متأثرا بجروحه التي أصيب بها الأحد جراء قصف من مسيرة للاحتلال شمال قطاع غزة

وارتفعت حصيلة الشهداء في قطاع غزة إلى 74,382 شهيدا، والإصابات إلى 175,416، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وقالت مصادر طبية، إن مستشفيات قطاع غزة استقبلت، خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية، 5 شهداء و18 إصابة، مشيرة إلى أن من بين الشهداء 4 جدد، فيما جرى انتشال جثماني شهيدين. وأضافت أن حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفعت إلى 1,493 شهيدا، والإصابات إلى 5,299، فيما بلغ إجمالي حالات انتشال جثامين الشهداء 836. وأوضحت المصادر أن عددا من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة سائقين داخل معبر كرم أبو سالم، جنوب شرق قطاع غزة.

وأصابت قوات الاحتلال فتى بالرصاص واعتقلته في مدينة قلقيلية. وأفادت مصادر محلية لـ«وفا»، بأن قوات الاحتلال اقتحمت المدينة من مدخلها الجنوبي، وأطلقت قنابل الصوت والرصاص، ما أدى إلى إصابة الفتى، قبل اعتقاله.

واعتقلت قوات الاحتلال 17 مواطنا خلال اقتحامات واسعة في الضفة المحتلة، بينهم أربعة أشقاء من عائلة واحدة في قرية فحمة قرب جنين، فيما اقتحمت مناطق في طوباس وداهمت منازل المواطنين. وفي سياق متصل، نصبت قوات الاحتلال ثلاث بوابات حديدية على مداخل بلدة يعبد والطرق المؤدية إلى قريتي كفيرت وكفر قود جنوب غرب جنين، ومنعت مزارعين في ترمسعيا شمال رام اللّه من الوصول إلى أراضيهم لقطف ثمار الزيتون، بالتزامن مع تصاعد اعتداءات المستوطنين على المزارعين والأشجار والممتلكات في الضفة. واقتلعت جرافات الاحتلال أكثر من 200 شجرة زيتون معمرة في قرية اللبن الشرقية، جنوب نابلس وهدمت نصبا تذكاريا للشهداء في قرية أبو فلاح شمال شرق رام اللّه.

وشرعت جرافات الاحتلال بشق طريق جديد يربط معسكر الجابريات بمخيم جنين، بعد الاستيلاء على 741 مترا مربعا من أراضي المواطنين في المنطقة، بذريعة الأغراض العسكرية.

وشيع أبناء شعبنا، جثمان الشهيد شادي العجارمة (32 عاما)، في بلدة بيت أولا غرب الخليل حيث سلمت الاحتلال جثمانه أمس بعد احتجازه منذ يوم الجمعة الماضي.

وأجبرت سلطات المواطن علاء عصام الرجبي على منزله ذاتيا في حي الأشقرية ببلدة بيت حنينا شمال القدس المحتلة، وتبلغ مساحته نحو 60 مترا مربعا، وشيد عام 2017، علما أن علاء تزوج قبل نحو عام وينتظر مولوده، وأخطرت المواطنين هاني السلايمة ووالده، بهدم منزليهما في حي واد قدوم ببلدة سلوان.

وأفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتسجيل 14 واقعة اعتداء طالت المزارعين وأراضيهم ومحاصيلهم، أمس، بين السادسة صباحا والسادسة مساء، في محافظات رام اللّه والبيرة، وسلفيت، ونابلس، والخليل.

وشملت الحصيلة، وفق معطيات الرصد والتوثيق في الهيئة، 10 وقائع نفذها المستوطنون، و3 نفذها جيش الاحتلال، وواقعة مشتركة، تنوعت بين مهاجمة قاطفي الزيتون واصابة اثنين منهم في ترمسعيا وعصيرة القبلية، وإجبارهم على مغادرة أراضيهم واحتجازهم، وسرقة المحصول والمعدات الزراعية، وتخريب الممتلكات واقتلاع الأشجار.

وقطع مستوطنون الكهرباء عن نحو 20 منزلا في واد الأعور شرق الخليل، وفصلوا التيار عن منطقة المسعودية شمال غرب نابلس للمرة الخامسة، إلى جانب نصب معرشات ورفع أعلام الاحتلال في سهل طوباس، وسط مخاوف من إقامة بؤرة استيطانية جديدة. واقتحم مستوطنون المسجد الأقصى المبارك، بحماية قوات الاحتلال

وأدوا طقوسا وصلوات تلمودية أمام قبة الصخرة.

وفي السياق، رفض وزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس، أمس ما سماه تدخل المحكمة العليا في استمرار وجود جنود الاحتلال داخل مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وأعلن أنهم (الجنود) سيبقون فيها «على المدى الطويل»، ملوحا باللجوء إلى تشريع خاص في الكنيست إذا اقتضى الأمر لتثبيت هذه السياسة.

وجاء موقف كاتس في بيان أصدره في خضم الحملة الانتخابية وغداة مطالبة المحكمة العليا الدولة بتقديم جدول زمني لاستكمال الخطوات اللازمة لعودة أهالي المخيمات الثلاثة إلى منازلهم، وبحث سبل تسريعها، في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن باسم نازحين من المخيمات.

المجلس التنفيذي

الفلسطينية المحتلة، والثاني بتنفيذ قرارات المنظمة المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة.

ويتناول القراران حماية التراث الثقافي الفلسطيني، بما فيه المواقع التاريخية في القدس والخليل وبيت لحم، إلى جانب حماية المؤسسات التعليمية والثقافية، في ظل ما تتعرض له من تدمير وانتهاكات، والتأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ قرارات «اليونسكو» ذات الصلة.

وثمّن المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى «اليونسكو»، السفير عادل عطية، اعتماد القرارين بالإجماع، معربا عن تقدير دولة فلسطين لجهود الدول الأعضاء وسكرتارية المنظمة.

وشدد عطية على أن استهداف المدارس والجامعات والمواقع التراثية والصحفيين لا يقتصر أثره على الشعب الفلسطيني، بل يمس جوهر ولاية «اليونسكو» والقيم التي أنشئت للدفاع عنها.

وأشار إلى تصاعد الاعتداءات على التراث الثقافي الفلسطيني، واستهداف المؤسسات التعليمية، وما يتعرض له الطلبة والصحفيون والمزارعون من انتهاكات، مؤكدا ضرورة تمكين «اليونسكو» من الدفاع عن ولايتها، وضمان أن تترجم قراراتها إلى إجراءات ملموسة ونتائج فعلية على الأرض.

ورحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بإعتماد القرارين، مؤكدا أنهما يشكلان انتصارا للحقيقة التاريخية والسردية الفلسطينية وتأكيدا للحقوق الثقافية والوطنية لشعبنا الفلسطيني.

وقال فتوح إن حكومة الإحتلال تسعى، عبر ممارسات وإجراءات غير مشروعة إلى تزوير الحقائق التاريخية والسيطرة على التراث الفلسطيني وتزييفه وفرض رواية استعمارية، تستهدف طمس الهوية الوطنية الفلسطينية ومحو شواهدها التاريخية.

وأكد رئيس المجلس أن حماية المواقع التاريخية في فلسطين والمؤسسات التعليمية والثقافية مسؤولية قانونية دولية، مطالبا بتحويل قرارات اليونسكو إلى إجراءات ملزمة تضمن حماية التراث الفلسطيني ومساءلة الإحتلال عن انتهاكاته ووضع حد لمحاولات تزوير التاريخ ومصادرة الذاكرة الوطنية الفلسطينية.

الاحتلال يقرر

الأحد قرب حاجز باب الزاوية، واحتجزوهم للتحقيق، قبل إحالة ملفهم إلى «سلطة السكان والهجرة» الإسرائيلية، التي قررت إبعادهم خلال 24 ساعة ونقلهم إلى منشأة احتجاز لحين تنفيذ القرار.

وزعمت الشرطة الاسرائيلية أن إحدى الموقوفات تترأس جمعية التضامن الفرنسية «Agir pour la Palestine» وتنشط في إطار حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، ووصفتها بأنها «ناشطة متطرفة»، دون الكشف عن جنسيات الناشطين.